● أخبار قصيرة

أميركا: تخصيص حزمة مساعدات جديدة لأوكرانيا

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن تخصيص حزمة مساعدات عسكرية جديدة لدعم أوكرانيا بقيمة ٧٢٥ مليون دولار. وأوضح وزير الخارجية أنتوني بلينكن في بيان رسمي أن الحزمة تشمل مجموعة متنوعة من المعدات العسكرية، من بينها راجمات صواريخ "هيمارس" وصواريخ "ستينغر" المضادة للطائرات، إضافة إلى قذائف مدفعية متعددة العيارات. كما تتضمن الحزمة طائرات مسيرة وأنظمة مضادة للدبابات وأسلحة للمشاة وذخائر متنوعة.
وأضاف البيان أن الدعم يشمل أيضاً توفير قطع غيار ومعدات عسكرية إضافية لتعزيز القدرات الدفاعية الأوكرانية.

ألمانيا.. عمال فولكسفاغن يضربون رفضاً لخفض الأجور

توقف العمل في ٩ مصانع تابعة لشركة فولكسفاغن الألمانية للسيارات، حيث نفذ العاملون إضراباً احتجاجياً على خطط الشركة لتخفيض الأجور. وشهدت المصانع توقفاً جزئياً للإنتاج، حيث امتنع موظفو النوبة الصباحية عن العمل لمدة ساعتين، في حين قرر عمال النوبة المسائية إنهاء عملهم قبل موعدهم المعتاد، رفضاً لمقترح الشركة بخفض الرواتب بنسبة ١٠٪.
وكانت نقابة "آي جي ميتال" العمالية قد أعلنت انتهاء فترة المفاوضات السلمية مع إدارة الشركة عبر مراسم رمزية في مدينة فولفسبورغ، مقر فولكسفاغن الرئيسي، مما يمهد الطريق لسلسلة من الإضرابات المستقبلية.

بدء العمل بمشروع خط الغاز (تابي) على الأراضي الأفغانية

أعلن ذبيح الله مجاهد، المتحدث باسم حكومة طالبان، عبر مقطع فيديو بدء العمل الفعلي في مشروع خط أنابيب الغاز العابر من تركمانستان إلى أفغانستان وباكستان والهند (تاپي) على الأراضي الأفغانية واستمراره. وكان الملا حسن آخند، رئيس وزراء حكومة طالبان، قد زار تركمانستان في سبتمبر الماضي لافتتاح المشروع، وقد سبق ذلك احتفال كبير في هرات للإعلان عن بدء العمل. يُذكر أن المرحلة الأولى من المشروع قد اكتملت في تركمانستان. ويبلغ إجمالي طول خط الأنابيب ١٨١٤ كيلومترًا، موزعة كالآتي: ٢٠٧ كيلومترات في تركمانستان، و٧٧٤ كيلومترًا في أفغانستان، و٨٢٦ كيلومترًا في باكستان حتى الحدود الهندية.

في ظل سعي أنقرة لترسيخ وجودها في المنطقة

لماذا تُعتَبر تركيا تهديداً للمصالح الهندية في المحيط الهندي؟

الوفاق / تعمل تركيا على توسيع وجودها الاستراتيجي في منطقة المحيط الهندي من خلال اتفاقيات مع الصومال، والمشاركة في النزاعات الإقليمية، وتطوير صناعتها الدفاعية. هذا النفوذ ، إلى جانب الوجود الصيني، يخلق تحديات معقدة للهند قد تحد من مجال سياستها الإقليمية وتجبرها على إعادة النظر في استراتيجيتها في المحيط الهندي.
يبدو أن تركيا تسعى لترسيخ وجودها في منطقة المحيط الهندي. تشمل الخطوات الأولية المشاركة في النزاع الجاري بين الصومال وإثيوبيا، والاتفاقية الدفاعية والاقتصادية مع الصومال، والنية لنشر سفن بحرية تركية لحماية عمليات استكشاف النفط، والتخطيط لإنشاء موقع لاختبار إطلاق الصواريخ والفضاء في الصومال. كما يشير بيع الطائرات المسيرة إلى المالديف إلى النفوذ المحتمل لتركيا في المنطقة. هذه التطورات، مع الوجود البحري والاقتصادي المتنامي للصين، يمكن أن تؤثر بشدة على ديناميكيات منطقة المحيط الهندي وتزيد من مستوى التهديدات والتحديات والمخاطر للهند.

التحركات التركية

تدعم إثيوبيا استقلال صوماليلاند عن الصومال، وفي المقابل ستحصل أديس أبابا على منفذ إلى خليج عدن. تسعى تركيا للتوسط في اتفاق بين البلدين في هذا النزاع. ورغم فشل الجولة الثانية من المفاوضات، إلا أن هذا الجهد يعكس اهتمام تركيا المتزايد بأفريقيا. يبدو أن تركيا تميل إلى دعم الصومال، خاصة مع الاتفاقية الدفاعية والتعاون الاقتصادي الموقعة في فبراير ٢٠٢٤ مع مقديشو، واتفاقية التعاون النفطي والغازي للاستكشاف في القرن الأفريقي الموقعة في مارس ٢٠٢٤. يركز الجزء الدفاعي من الاتفاقية على إنشاء قوة بحرية صومالية وتعزيز قدراتها الدفاعية البحرية، ويتضمن تدريب الجنود من قبل تركيا لتشكيل الجيش الصومالي. تعود العلاقات التركية الصومالية الحالية إلى عام ٢٠١١، عندما تحول الدعم الإنساني إلى دعم استراتيجي - اقتصادي وبنية تحتية وعسكرية الآن. إن إنشاء أكبر قاعدة تركية خارج البلاد في مقديشو في أكتوبر ٢٠١٧ بتكلفة ٥٠ مليار دولار يخدم هدفين: أولاً، تعميق العلاقات ؛ وثانياً، توفير قاعدة للوجود التركي في منطقة المحيط الهندي. في حين أن الهدف الرئيسي المعلن هو تحسين قدرة الصومال على فرض سيادتها على مناطقها البحرية ومكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة، ستستفيد تركيا أيضاً من هذا الوضع.
وفقاً للتقارير، ستحصل تركيا على ٣٠٪ من عائدات المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال مقابل إعادة بناء وتجهيز وتدريب القوة البحرية الصومالية. يعتبر الصومال هذه التكلفة مبررة، حيث يخسر حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب الصيد غير المشروع. وبالمثل، ستركز اتفاقية التعاون النفطي والغازي على اكتشاف احتياطيات النفط والغاز الصومالية المقدرة بحوالي ٣٠ مليار برميل، والتي ظلت في معظمها غير مستغلة منذ الحرب الأهلية عام ١٩٩١ وسقوط الحكومة. تسمح هذه الاتفاقية لشركة TPAO التركية الحكومية بإجراء أنشطة استكشافية في ثلاث مناطق في المياه الصومالية.
للالتزام بهذه الاتفاقيات والمساعدة في إعادة إعمار الصومال، يسعى أردوغان إلى مهمة مدتها عامان قابلة للتمديد لنشر القوات اللازمة في الصومال ومحيطها. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تنشر تركيا فرقاطتين لحماية سفينة الأبحاث التي ستجري دراسة زلزالية ثلاثية الأبعاد في ثلاث مناطق مساحة كل منها ٥٠٠٠ كيلومتر مربع، وهي دراسة لم يسبق إجراؤها. هذا النشر، مثل مهمة إنشاء القوة البحرية الصومالية، كبير وسيستغرق وقتاً طويلاً مع تقدم البحث والاستكشاف.

مصالح الصناعة الدفاعية التركية

تستفيد تركيا، كمصدر ناشئ للأسلحة العالمية، من فرص تصدير معداتها الدفاعية في منطقة المحيط الهندي. في مارس ٢٠٢٤، باعت تركيا طائرات مسيرة إلى المالديف لاستخدامها في أزمة الهند والمالديف لمراقبة المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلاد. في يوليو ٢٠٢٤، كانت هناك تقارير تفيد بأن تركيا أوقفت بهدوء صادرات الأسلحة والمواد الدفاعية إلى الهند بسبب إلغاء مشروع بناء سفن مع شركة بناء سفن هندية. كما يُنظر إلى هذا الإجراء على أنه علامة على دعم تركيا لباكستان في قضية كشمير. ومع ذلك، لا تزال تركيا تبحث عن فرص لتوسيع وجودها في تجارة الدفاع في المنطقة.
يمكن النظر إلى اتفاقيات تركيا مع الصومال من هذا المنظور أيضاً، حيث تعزز موقفها السياسي والعسكري في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر. وبالتالي، ستشهد منطقة المحيط الهندي زيادة في الوجود البحري التركي، خاصة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال. بسبب قيود المجال البحري، تتفاوض تركيا لإنشاء موقع اختبار صواريخ وفضاء مع الصومال.
هذه الخطوة تلبي حاجة تركيا لتحسين قدراتها الصاروخية من خلال بناء واختبار وإثبات الصواريخ بعيدة المدى وطموحها للانضمام إلى السباق الفضائي العالمي. ستضيف هذه الصواريخ أيضاً قيمة لمخزون الصادرات الدفاعية التركية.

التداعيات على الأهداف الإقليمية والمصالح الهندية

دعمت الصين وتركيا باكستان ضد الهند في المحافل الدولية. في حين أن الصين تعمل على إنشاء وجود عسكري في المنطقة، خاصة في المجال البحري، بدأت تركيا نشاطها مؤخراً. هذا الوجود المزدوج للصين وتركيا في منطقة المحيط الهندي سيخلق تحديات معقدة للهند، حيث سيؤثر على المصالح الهندية. قد تكرر تركيا نهج الصين في التعامل مع جيران الهند، وبالتالي تقييد مجال السياسة الإقليمية للهند. على الرغم من أن الولايات المتحدة يمكن أن تدعم الهند ضد النفوذ الصيني، إلا أنها قد تكون مقيدة في تقديم نفس الدعم ضد تركيا بسبب عضويتها في الناتو.
كما قدمت تركيا طلباً للانضمام إلى مجموعة بريكس، ومن المتوقع أن تدعمها روسيا والصين. يمكن لتركيا أن تستفيد من عضويتها في بريكس وعلاقاتها مع روسيا والصين لموازنة موقفها كعضو في الناتو وشريك موثوق في جميع الأطر التي تنتمي إليها. كما يمكن لتركيا استخدام علاقاتها مع روسيا للحد من دعم روسيا لموقف الهند في منطقة المحيط الهندي. المحيط الهندي منطقة بحرية مهمة لتركيا،و بالتالي، تعمل على ترسيخ موقعها، وهو متغير آخر يجب أن تأخذه الهند في الاعتبار في استراتيجيتها الأمنية في المحيط الهندي.

على الرغم من أن الولايات المتحدة يمكن أن تدعم الهند ضد التواجد الصيني، إلا أنها قد تكون مقيدة في تقديم نفس الدعم ضد تركيا بسبب عضويتها في الناتو

في مقدمتها الأميركية

شركات تصنيع الأسلحة تحقق أرباحاً طائلة هذا العام

كتبت وكالة "إس آر إف": أدت الظروف السياسية المتوترة هذه الأيام إلى خلق ظروف اقتصادية مواتية لصناعات الدفاع والأسلحة العالمية. ووفقاً للإحصاءات الرسمية التي قدمها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري)، باعت حوالي ١٠٠ من أكبر شركات تصنيع الأسلحة في العالم أسلحة بقيمة ٦٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.
وتظهر أحدث إحصاءات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن هذا الرقم أعلى بنسبة ٤,٢٪ عن العام السابق.
وبذلك، تشهد صناعة الأسلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك آسيا والشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا، تطوراً مستمراً منذ سنوات، وتستفيد الصناعات الدفاعية من هذا الوضع وتجذب المزيد من القوى العاملة باستمرار.
وفي ظل هذه الظروف، ترتفع أسعار أسهم بعض الشركات بشكل ملحوظ. فوفقاً لآخر استطلاع أجراه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ارتفعت المبيعات في شركة روستك الروسية بنسبة ٤٠٪ خلال عام واحد.
ووفقاً لتقرير سيبري، جاء نحو نصف الإيرادات العالمية للأسلحة من شركات مقرها في الولايات المتحدة، وبعد زيادة بنسبة ٢,٥٪، بلغ المجموع ٣١٧ مليار دولار.
وبناءً على ذلك، امتلأت دفاتر الطلبات من الموردين الأوروبيين أيضاً. ومع ذلك، لم ترتفع إيراداتهم حتى الآن سوى بنسبة ٠,٢٪، ويرجع ذلك إلى أن هذه الشركات تواجه صعوبات في توسيع إنتاجها.
ويكتب باحثو السلام في المعهد أن العديد من شركات الدفاع زادت إنتاجها لتلبية الطلب المتزايد. ووفقاً للوريزو سكارازاتو، خبير سيبري: من المرجح أن تستمر الزيادة الكبيرة في مبيعات الأسلحة في عام ٢٠٢٤.

وأضاف أن هذه الإيرادات لا تعكس بعد النطاق الكامل للطلب، وأن العديد من الشركات أطلقت حملات توظيف - مما يشير إلى ثقتها في أرقام مبيعاتها المستقبلية.
ولاحظ باحثو السلام في المعهد قفزات كبيرة بشكل خاص بين شركات الأسلحة من روسيا منذ بدء حرب أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، وكذلك في الشرق الأوسط.
وتظهر نتائج التقرير أن الشركات الست في الشرق الأوسط المدرجة ضمن أفضل ١٠٠ شركة أسلحة، والتي تشمل ثلاث شركات صهيونية وثلاث شركات تركية، زادت مبيعات أسلحتها بنسبة ١٨٪ إجمالاً. ويرى باحثو سيبري ارتباطاً بحرب غزة وكذلك بأوكرانيا. ووفقاً لذلك، إدى العدوان على غزة إلى زيادة إيرادات الأسلحة للشركات الصهيونية بنسبة ١٥٪ لتصل إلى أعلى مستوى تاريخي بلغ ١٣,٦ مليار دولار، ولا يزال هذا الاتجاه في ارتفاع.
وفي الوقت نفسه، استفادت الشركات التركية من زيادة صادرات الأسلحة بسبب الحرب في أوكرانيا ورغبة حكومة أنقرة في الاستقلال في إنتاج الأسلحة. وفي آسيا، برزت شركات كوريا الجنوبية واليابان بزيادة إجمالية بلغت ٣٩٪ و٣٥٪ على التوالي.
وأظهرت نتائج البحث أنه لم تكن هناك منطقة أخرى في العالم شهدت زيادة في مبيعات الأسلحة أقل من أوروبا (باستثناء روسيا). حيث بلغت الزيادة في مبيعات الأسلحة في هذه المنطقة ٠,٢٪ فقط لتصل إلى ١٣٣ مليار دولار. ومع ذلك، يسعى الاتحاد الأوروبي حالياً إلى تعزيز صناعاته الدفاعية المحلية من خلال زيادة التعاون والدعم المالي. وفي هذا السياق، عينت المفوضية الأوروبية الجديدة لأول مرة الليتواني "أندريوس كوبيليوس" كمفوض للدفاع لهذه المهمة.